شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت

البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	2 - 1
بيان المركز المالي المجمع	3
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	4
بيان الدخل الشامل الآخر المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	29 – 8

RSM
RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات
علي عويد رخيص
عضو في نكسيا الدولية
صندوق بريد : 27387 الصفاة
13134 - دولة الكويت
تليفون : 22423415/7 (965)
(965) 22424919:
فاكسملي : 22422026 (965)

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة بيان للاستثمار – ش.م.ك. (عامة) (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام الرقابة الداخلي التي تراه ضرورياً لإعداد البيانات المالية المجمعة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به . لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة . يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مراقبي الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مراقبي الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

برأينا ،أن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية آنذاك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي ، لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

برأي كذلك، أنه لم يرد إلى علمي وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

علي عويد رخيص
مراقب حسابات - 72 أ
عضو في نكسيا الدولية – (انجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

طايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
8 مارس 2016

الموجودات	إيضاح	2015	2014
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**1,488,846**	1,784,259
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	3	**724,790**	1,107,970
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	4	**1,966,760**	2,321,906
مخزون		**928,919**	818,110
موجودات مالية متاحة للبيع	5	**10,192,138**	13,057,570
استثمار في شركات تابعة غير مجمعة		**-**	7,780
عقارات قيد التطوير	6	**71,534,114**	71,333,044
ممتلكات وعقارات ومعدات	7	**1,643,923**	1,629,658
مجموع الموجودات		**88,479,490**	92,060,297
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
مستحق للبنوك	9	**8,171,501**	8,321,720
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	10	**33,258,193**	32,766,411
مرابحات دائنة	11	**62,903**	53,317
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	12	**332,583**	295,590
مجموع المطلوبات		**41,825,180**	41,437,038
حقوق الملكية :			
رأس المال	13	**39,266,391**	39,266,391
أسهم خزانة	14	**(5,948,170)**	(5,948,170)
احتياطي إجباري	15	**12,166,782**	12,166,782
احتياطي اختياري	16	**10,820,279**	10,820,279
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**1,622,589**	4,642,524
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(1,593,483)**	(1,297,936)
خسائر متراكمة		**(23,354,079)**	(23,303,743)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**32,980,309**	36,346,127
الحصص غير المسيطرة	8	**13,674,001**	14,277,132
مجموع حقوق الملكية		**46,654,310**	50,623,259
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**88,479,490**	92,060,297

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءا من البيانـات المالية المجمعة .

فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

	إيضاح	2015	2014
الإيرادات :			
صافي أرباح الاستثمارات	18	**763,098**	3,976,553
أتعاب إدارة واستشارات		**55,918**	106,343
صافي إيرادات المبيعات		**814,276**	720,837
أرباح من تصفية شركات تابعة	2 (ب)	**376,765**	-
إيرادات أخرى	19	**39,992**	3,940,823
		2,050,049	8,744,556
المصاريف والأعباء الأخرى :			
خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع		**171,617**	4,033,674
خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات تابعة غير مجمعة		**7,780**	-
مصاريف عمومية وإدارية	20	**1,158,924**	1,228,296
أعباء تمويلية		**428,200**	548,096
خسائر فروقات عملة أجنبية		**847,547**	856,299
		2,614,068	6,666,365
(خسارة) ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة		**(564,019)**	2,078,191
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**-**	(55,319)
حصة الزكاة		**-**	(21,878)
صافي (خسارة) ربح السنة		**(564,019)**	2,000,994
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الام		**(50,336)**	2,508,689
الحصص غير المسيطرة		**(513,683)**	(507,695)
صافي (خسارة) ربح السنة		**(564,019)**	2,000,994
		فلس	فلس
(خسارة) ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم	21	**(0.14)**	6.93

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءا من البيانـات المالية المجمعة .

2014	2015	
2,000,994	**(564,019)**	صافي (خسارة) ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
		المتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع:
654,801	**(2,394,842)**	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
(2,782,884)	**(430,770)**	العكس الناتج عن بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(19,959)	**(194,323)**	العكس الناتج من إنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
(2,148,042)	**(3,019,935)**	
(309,260)	**(384,995)**	فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية
(2,457,302)	**(3,404,930)**	**الخسارة الشاملة الأخرى للسنة**
(456,308)	**(3,968,949)**	**مجموع الخسارة الشاملة للسنة**
		الخاصة بـ :
140,783	**(3,365,818)**	مساهمي الشركة الأم
(597,091)	**(603,131)**	الحصص غير المسيطرة
(456,308)	**(3,968,949)**	**مجموع الخسارة الشاملة للسنة**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءا من البيانـات المالية المجمعة .

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	39,266,391	(6,258,179)	12,166,782	10,976,535	6,790,566	(1,078,072)	(25,812,432)	36,051,591	14,874,223	50,925,814
بيع أسهم خزانة	-	310,009	-	(156,256)	-	-	-	153,753	-	153,753
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(2,148,042)	(219,864)	2,508,689	140,783	(597,091)	(456,308)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	4,642,524	(1,297,936)	(23,303,743)	36,346,127	14,277,132	50,623,259
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	(3,019,935)	(295,547)	(50,336)	(3,365,818)	(603,131)	(3,968,949)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	1,622,589	(1,593,483)	(23,354,079)	32,980,309	13,674,001	46,654,310

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءا من البيانـات المالية المجمعة .

2014	2015	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
2,078,191	**(564,019)**	(خسارة) ربح السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
		تسويات :
(3,976,553)	**(763,098)**	صافي أرباح الاستثمارات
(2,273)	**(949)**	إيرادات فوائد
(3,891,451)	**-**	ربح من تسوية قرض لأجل
(1,539)	**-**	مخصص مكافأة نهاية خدمة لم يعد له ضرورة
4,033,674	**171,617**	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
-	**7,780**	خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
266,403	**287,627**	استهلاك
43,857	**42,971**	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
548,096	**428,200**	أعباء تمويلية
856,299	**847,547**	خسائر فروقات عملات أجنبية
(45,296)	**457,676**	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
145,469	**218,472**	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(677,285)	**355,146**	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(194,690)	**(110,809)**	مخزون
160,774	**(829,365)**	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(611,028)	**91,120**	النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات
(7,162)	**(5,340)**	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(618,190)	**85,780**	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
(158,236)	**(749,043)**	شراء موجودات مالية متاحة للبيع
469,989	**863,035**	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(367,896)	**(364,073)**	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
1,448,191	**487,694**	توزيعات أرباح مستلمة
2,273	**949**	إيرادات فوائد مستلمة
1,394,321	**238,562**	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
267,019	**(150,219)**	مستحق للبنوك
(22,320)	**9,586**	مرابحات دائنة
153,753	**-**	المحصل من بيع أسهم خزانة
(6,962)	**(4,886)**	توزيعات أرباح مدفوعة
(493,849)	**(482,447)**	أعباء تمويلية مدفوعة
(102,359)	**(627,966)**	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
673,772	**(303,624)**	صافي (النقص) الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك
7,693	**8,211**	تأثير ترجمة العملات الاجنبية على النقد في الصندوق ولدى البنوك
1,102,794	**1,784,259**	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
1,784,259	**1,488,846**	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءا من البيانـات المالية المجمعة .

1. التأسيس والنشاط

إن شركة بيان للاستثمار (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو1997 وآخرتعديلاته بتاريخ 8 يونيو 2015 وهي مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن أغراض الشركة الأم هي كما يلي :

1. الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو حصص في تلك الشركات .
2. القيام ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات التي يجري تداولها في دولة الكويت وخارجها .
3. القيام بوظائف أمناء الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية بأنواعها لحساب الغير .
4. القيام بالبحوث والدراسات وغير ذلك من الخدمات الفنية المتعلقة بعمليات الاستثمار وتوظيف الأموال للغير .
5. إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار المختلفة بكافة أنواعها طبقا للقانون .
6. القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات .
7. إعداد الدراسات وتقديم المشورة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار بالنسبة لمشاريع الخصخصة .
8. القيام بكافة الخدمات والنشاطات التي تساعد على تطوير السوق المالية والنقدية في دولة الكويت .
9. القيام بالكفالات للأشخاص المعنوية والطبيعية دون الكفالات المصرفية وغيرها من أعمال المهنة المصرفية ضمن مبالغ ومدد معينة.
10. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية وتدار من قبل شركات وجهات متخصصة .
11. إعداد الدراسات والبحوث اللازمة في كل ما يتعلق بأغراض الشركة.

ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشىء أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم – قطعة 12 – مبنى 21 – وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة ، 35151 - دولة الكويت .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، يعمل بالقانون الجديد اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، وسوف يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012 إلى أن يتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على المجموعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 8 مارس 2016. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش) .

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2015 المتعلقة بالمجموعة و بيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) – قطاعات الأعمال
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح ما يلي:
- يجب على الشركة الافصاح عن الآراء المستخدمة من قبل الادارة في عملية تجميع القطاعات طبقا لما ورد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8، والتي تتضمن وصف مختصر لقطاعات الأعمال التي تم تجميعها في بند واحد وسماتها الاقتصادية المستخدمة لتحديد ما اذا كانت هذه القطاعات متشابهة (كالمبيعات وهامش الربح).
- يجب تسوية موجودات القطاعات مع إجمالي الموجودات والافصاح عنها فقط في حال كانت تلك التسوية متضمنة في تقارير الأعمال المرفوعة لمتخذ القرارات التشغيلية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – الممتلكات والعقارات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – الموجودات غير الملموسة
إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن تحديد الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم عند إستخدام طريقة إعادة التقييم لا يعتمد على أساس التقييم المستخدم. توضح تلك التعديلات أيضا أن الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم يمثلان الفارق بين مجمل تكلفة الأصل وقيمته الدفترية، وبالتالي، فانه عندما يتم تعديل القيمة التخريدية أو الأعمار الانتاجية أو طرق الاستهلاك أو الاطفاء قبل إعادة التقييم، فان تعديل أرصدة الاستهلاك أو الاطفاء المتراكم لا تكون بالتناسب مع التغير في مجمل تكلفة الأصل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) – الافصاحات المتعلقة بالأطراف ذات صلة
إن التعديلات على هذه المعايير والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن المنشأة المديرة (وهي تلك التي تقدم خدمات الادارة الرئيسية للمنشآت الأخرى) تعتبر طرف ذو صلة ومن ثم فانها تخضع لمتطلبات الافصاح الخاصة بالأطراف ذات صلة. إضافة إلى ذلك، فان المنشأة المستفيدة بخدمات الشركة المديرة مطالبة بالافصاح عن المصاريف المتكبدة مقابل هذه الخدمات الادارية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) – قياس القيمة العادلة
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يوليو 2014 توضح أن الاستثناء المتعلق بالمحافظ الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 ينطبق على جميع أنواع العقود التي تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39، بغض النظر عن كونها تتماشى مع تعريف الموجودات أو المطلوبات المالية.

إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير
إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية
يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية أن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في الاعتراف والإلغاء للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الإعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) – توضيح الطرق المقبولة للإهلاك والإطفاء
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح الأساس الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، والذي يبين أن الايرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية الناتجة من الأعمال التجارية (التي تشمل الأصل كجزء منها)، وليست المنافع الاقتصادية الناتجة عن إستخدام الأصل ذاته. ونتيجة لذلك، فان الطرق المستندة إلى نمط الايرادات لا يمكن إستخدامها لإهلاك الممتلكات والعقارات والمعدات، ولكن يمكن إستخدامها فقط في حالات محدودة للغاية لاطفاء الموجودات غير الملموسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة
إن تلك التعديلات الجارية التأثير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 يسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن إستثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الافصاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:

- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مبهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إفصاح محدد قد يتطلب أي معيار إدراجه بالبيانات المالية.
- بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد إرشادات إضافية حول الاجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة وفقا لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالمجمل كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر.
- الايضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الايضاحات وذلك للتأكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الايضاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – المنشآت الاستثمارية – إستثناءات تجميع البيانات المالية
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة إستثمارية، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقل لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية، فانه يجب تجميع هذه الشركة التابعة. توضح هذه التعيلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية للمنشأة الاستثمارية الأم، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات إستثمارية، وعليه، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى للمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتب على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتأكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضا على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة إستثمارية، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. تم أيضا تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالابقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منهما منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لهما بدلا من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الافصاحات اللازمة للمنشآت الاستثمارية طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الإفصاحات
تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أوبعد 1 يناير 2016، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحا على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى إستنادا إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسمح للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها، فان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الافصاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة. يوضح هذا المعيار إرشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالاضافة إلى إرشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا. وقد استتبع هذه التعديلات تعديلا على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى. كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلا آخر يوضح أن الافصاحات الاضافية التي تتطلبتها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديدا لجميع الفترات المالية المرحلية، إلا إذا تطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن المجموعة بصدد تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية المجمعة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، بينما التعديلات على المعايير الأخرى لايتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة .

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية % 2015	نسبة الملكية % 2014
شركة أركان القابضة - ش.م.ك.(قابضة) وشركتها التابعة :	الكويت	قابضة	%99.9	%99.9
شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.)	مصر	تصنيع	%100	%100
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل: شركة دار الظبي العقارية ش.م.ك.م.(i)	الكويت	قابضة	%57.329	%57.329
شركة بنيان العقارية (ش.م.ك.م.) (ii)	الكويت	عقارية	-	%99.9
شركة بابل القابضة - ش.م.ك.(قابضة) (ii)	الكويت	قابضة	-	%99.9
شركة صوت الغد التجارية (ذ.م.م.)	الكويت	تجارة عامة	%99.9	%99.9
شركة الصفوة الدولية للاستشارات (شركة الشخص الواحد)	الكويت	استشارات	%100	%99.9
شركة الديرة الأولى للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م.)	الكويت	تجارة عامة	%99.9	%99.9
الشركة الأحادية لإدارة المشاريع (ذ.م.م.)	الكويت	إدارة مشاريع	%99.9	%99.9
شركة السنابل العقارية (ذ.م.م.)	الكويت	عقارية	%99.9	%99.9
الشركة السداسية لإدارة المشاريع (ذ.م.م.)	الكويت	إدارة مشاريع	%99.9	%99.9

(i) تم رهن عدد 100 مليون سهم من أسهم الشركة التابعة مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 9).

(ii) إن شركة بنيان العقارية ش.م.ك.م وشركة بابل القابضة ش.م.ك (قابضة) تم تصفيتهم إختياريا، وإن الإجراءات القانونية للتصفية لا تزال قيد التنفيذ. بناء على ذلك، قامت المجموعة بإستبعاد تلك الشركات التابعة وإعترفت بربح بلغ 376,765 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 عن تصفية هاتين الشركتين التابعتين.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسطيرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، دون فقدان السيطرة ، كمعاملة ضمن حقوق الملكية . يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى و إن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

ج - الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة.

الموجودات المالية

1) المدينون :

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الإعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الأرباح أوالخسائر المجمع.

2) الاستثمارات المالية :

التحقق المبدئي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية التى تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

تتضمن هذه الفئة بندين فرعيين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتناء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كأداة تحوط ولم يتم تصنيفها .

يتم تبويب الاصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التحقق الذي قد ينشأ بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدائها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع:
إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة – وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق
بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم إحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوق بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الإعتراف
يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في أحدى هاتين الحالتين:
أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إستلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،
ب - عندما تحول المجموعة حقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :
1 – إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.
2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل.
عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الإنخفاض في القيمة
في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح اقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية . في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوماً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع– تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات ملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

1) الدائنون:
يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2) الإقتراض:
يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة .ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

3) مرابحات دائنة:
تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق لبنود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحات باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

د - المخزون:
يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - عقارات قيد التطوير:
يتم تصنيف العقارات المملوكة أو المشيدة أو التي في طور البناء بهدف البيع كعقارات قيد التطوير تسجل العقارات غير المباعة بالتكلفة ، كما تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصاً المطالبات المرحلية . تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكلفة الأراضي وغيرها من النفقات التي يتم رسملتها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزا للبيع . تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديري ناقصاً التكاليف المتكبدة في عملية بيع العقار .

يعتبر العقار منجزا عند إكتمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل ، حيث يتم في تلك المرحلة إستبعاد مجموع قيمة الموجودات من بند العقارات قيد التطوير .

و - ممتلكات وعقارات ومعدات:
تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أوإنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي :

فئة الموجودات	سنوات
مباني	20
آلات ومعدات	10
سيارات	5
أثاث	3-20
أجهزة حاسب آلي	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز- إنخفاض قيمة الموجودات:
في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ط - المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ك - أسهم الخزانة:
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين" احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم .

ل - معلومات القطاع:
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

م- تحقق الإيراد:
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو استثمارات أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة. يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات والخصومات والتنزيلات.

تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الإقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع.

1) أرباح بيع الاستثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

2) إيرادات توزيعات الأرباح
يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في إستلام تلك الدفعات.

3) إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد بإستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

4) المبيعات
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر ومنافع الملكية الهامة إلى المشتري.

5) أتعاب إدارة
يتم تحقق أتعاب الإدارة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

6) الإيرادات الأخرى
يتم تحقق عمولة الأتعاب وإيرادات الاستشارات عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

7) إيرادات ومصروفات أخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ن - تكاليف الإقتراض:
إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع . إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد . يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

س - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة . أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية . يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر . ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجباري. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف - ضريبة دعم العمالة الوطنية
يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5 % من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة سوق الكويت للأوراق المالية وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية على أساسه.

ص - حصة الزكاة
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما. لم يتم إحتساب زكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة الزكاة على أساسه.

ق- موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي ، لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة ، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ر - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ش- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيراد:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء و رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية :
عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو"متاح للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناؤها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند الإقتناء، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع" .

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية:
تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاءة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

5- تصنيف الأراضي:
عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في إستخدام هذه الأراضي:

(1) عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأراضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية .

التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة .إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تتمثل في أوراق مالية مسعرة محتفظ بها لغرض التداول.

4. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2015	2014
مدينون تجاريون (أ)	**1,464,691**	2,173,467
أوراق قبض	**321,122**	-
أرصدة مدينة أخرى	**180,947**	148,439
	1,966,760	2,321,906

(أ) إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
	لم يتاخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	من 90 إلى 180 يوم	أكثر من 180 يوم	المجموع
2015	**927,879**	**536,812**	**-**	**1,464,691**
2014	1,270,063	727,866	175,538	2,173,467

5. موجودات مالية متاحة للبيع

	2015	2014
أوراق مالية مسعرة	**5,491,704**	8,132,027
أوراق مالية غير مسعرة	**3,090,032**	3,090,032
محافظ	**413,011**	617,609
صناديق	**1,197,391**	1,217,902
	10,192,138	13,057,570

إن أوراق مالية غيرمسعرة ومحافظ بمبلغ 3,503,043 دينار كويتي مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة ، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود طرق أخرى مناسبة للتوصل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوق بها (31 ديسمبر 2014 : 3,707,641 دينار كويتي). لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتنوي المجموعة الإحتفاظ بها على المدى الطويل، حيث تم الإعتراف بخسائر إنخفاض في القيمة لتلك الموجودات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ 95,889 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014: 4,011,925 دينار كويتي).

تم رهن أسهم مسعرة بمبلغ 3,520,013 دينار كويتي كضمان مقابل قرض تم الحصول عليه من بنك محلي (إيضاح 9) .

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملات التالية:

العملة	2015	2014
دينار كويتي	**8,244,267**	10,905,101
دولار أمريكي	**413,011**	429,386
يورو	**-**	188,223
درهم إماراتي	**1,534,860**	1,534,860
	10,192,138	13,057,570

6. عقارات قيد التطوير

إن العقارات قيد التطوير تتمثل في الأراضي الواقعة في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بهدف تطويرها وبيعها في المستقبل كمجمعات وشقق سكنية ومكاتب تجارية. تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 3,508,594,819 درهم إماراتي (290,436,146 دينار كويتي).

يتم نقل الملكية بناءاً على الفقرة رقم 7.2 من العقد بعد الإنتهاء من السداد الكامل للدفعات والإنتهاء من أعمال التطوير.

7. ممتلكات وعقارات ومعدات

	أراضي	مباني	آلات ومعدات	سيارات	أثاث وأجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية قيد الإنشاء	المجموع
التكلفة :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	87,584	826,551	1,960,976	103,612	68,737	4,608	3,052,068
إضافات	-	4,985	163,913	2,193	6,111	186,871	364,073
تحويلات	-	-	17,449	-	-	(17,449)	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(3,715)	(35,055)	(83,167)	(4,394)	(2,915)	(196)	(129,442)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	**83,869**	**796,481**	**2,059,171**	**101,411**	**71,933**	**173,834**	**3,286,699**
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	-	274,359	1,031,778	53,037	63,236	-	1,422,410
المحمل خلال السنة	-	40,723	230,053	13,104	3,747	-	287,627
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	(12,618)	(49,305)	(2,565)	(2,773)	-	(67,261)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	**-**	**302,464**	**1,212,526**	**63,576**	**64,210**	**-**	**1,642,776**
صافي القيمة الدفترية :							
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015	**83,869**	**494,017**	**846,645**	**37,835**	**7,723**	**173,834**	**1,643,923**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	87,584	552,192	929,198	50,575	5,501	4,608	1,629,658

تم توزيع الاستهلاك المحمل كما يلي :

	2015	2014
صافي إيرادات المبيعات	**230,053**	211,080
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 20)	**57,574**	55,323
	287,627	266,403

8. الشركة التابعة ذات الحصة غير المسيطرة بنسبة مادية للمجموعة:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية المحتفظ بها من قبل المجموعة %		نسبة الملكية للحصص غير المسيطرة %	
			2015	2014	**2015**	2014
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك.(قابضة)	الكويت	تملك أسهم شركات كويتية أو أجنبية	**%57.329**	%57.329	**%42.671**	%42.671

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ إجمالي الحصص غير المسيطرة مبلغ 13,674,001 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 14,277,132 دينـار كويتـي) .

ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة المذكورة أعلاه ذات الحصص غير المسيطرة بنسب مادية للمجموعة .

ملخص بيان المركز المالي المجمع :

	2015	2014
الموجودات المتداولة	**5,835**	3,162
المطلوبات المتداولة	**26,079,154**	25,032,375
صافي المطلوبات المتداولة	**(26,073,319)**	(25,029,213)
الموجودات غير المتداولة	**71,534,114**	71,333,044
المطلوبات غير المتداولة	**13,415,612**	12,845,201
صافي الموجودات غير المتداولة	**58,118,502**	58,487,843
صافي الموجودات	**32,045,183**	33,458,630

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع :

	2015	2014
صافي الخسارة	**(1,203,824)**	(1,189,790)
الخسارة الشاملة الأخرى	**(209,621)**	(209,500)
مجموع الخسارة الشاملة	**(1,413,445)**	(1,399,290)
الخسارة الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**(603,131)**	(597,091)

9. مستحق للبنوك

	2015	2014
قروض (أ)	**6,800,000**	7,500,000
سحب على المكشوف	**1,371,501**	821,720
	8,171,501	8,321,720
متوسط معدل الفائدة الفعلية	**%3.91**	%4.36

(أ) يتمثل في قرض تم الحصول عليه من بنك محلي و يحمل فائدة 2% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، وسوف يتم سداده على خمس دفعات سنوية غير متساوية ، على أن تستحق الدفعة الأولى في 30 سبتمبر 2016 والدفعة الأخيرة في 30 سبتمبر 2020 .

قامت المجموعة برهن جزء من أسهمها المملوكة في شركة تابعة (إيضاح 2 ب) وأسهم مسعرة بمبلغ 3,520,013 دينار كويتي (إيضاح 5) كضمان مقابل القرض.

10. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2015	2014
دائنون تجاريون (أ)	**26,606,326**	25,719,670
دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء (ب)	**5,921,619**	5,711,992
أرصدة دائنة أخرى	**730,248**	1,334,749
	33,258,193	32,766,411

(أ) يتضمن رصيد الدائنون التجاريون مبلغ 23,608,327 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي) (31 ديسمبر 2014: 22,772,580 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي)) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي من إقتناء عقارات قيد التطوير. إن الرصيد الدائن تم إستحقاقه كما في 31 ديسمبر 2015.

(ب) تتمثل في المبالغ المقبوضة من العملاء عن الحجوزات لوحدات سكنية أو مكاتب والتي سيتم بناؤها ضمن بند عقارات قيد التطوير إيضاح (6). قام خمسة عملاء برفع قضايا مطالبين بإسترداد المبالغ المدفوعة مقدما بمبلغ 495,984 دينار كويتي (5,991,699 درهم إماراتي)،وتم إصدار حكم نهائي لصالح أربعة من العملاء بمبلغ 271,414 دينار كويتي (3,278,797 درهم إماراتي).

11. مرابحات دائنة

يتمثل هذا البند في تسهيلات تم الحصول عليها بواسطة شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.) (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة ش.م.ك.(قابضة) – شركة تابعة) وتحمل معدل تكلفة فعلي 13.5% سنوياً، وذلك بضمان رهن تجاري من الدرجة الأولى على كافة المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري للشركة التابعة (31 ديسمبر 2014 : 13.5% سنوياً).

12. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2015	2014
الرصيد في بداية السنة	**295,590**	260,434
المحمل خلال السنة	**42,971**	43,857
مخصص لم يعد له ضرورة	**-**	(1,539)
المحول إلى مصاريف مستحقة	**(638)**	-
المدفوع خلال السنة	**(5,340)**	(7,162)
الرصيد في نهاية السنة	**332,583**	295,590

13. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 392,663,910 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2014 : 392,663,910 سهم).

14. أسهم خزانة

	2015	2014
عدد الأسهم	**30,319,197**	30,319,197
النسبة إلى الأسهم المصدرة	**%7.72**	%7.72
القيمة السوقية (دينار الكويتي)	**1,000,534**	1,728,194
التكلفة (دينار كويتي)	**5,948,170**	5,948,170

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الإحتياطي الإختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة . إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة . إن أسهم الخزانة غير مرهونة .

15. احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة .

16. احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة .

17. الجمعية العمومية وتوزيعات الأرباح المقترحة

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، ويخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 3 مايو 2015 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

18. صافي أرباح الاستثمارات

	2015	2014
إيرادات توزيعات أرباح	**487,694**	1,448,191
خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	**(186,517)**	(197,489)
أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**21,809**	(55,112)
أرباح محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع	**440,112**	2,780,963
	763,098	3,976,553

19. إيرادات أخرى

إن الايردات الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 تتضمن مبلغ 3,891,451 دينار كويتي والذي يتمثل في ربح ناتج من تسوية قرض لأجل.

20. مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 648,451 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 708,288 دينار كويتي) واستهلاكات محملة بمبلغ 57,574 دينار كويتي (31 ديسمبر 2014 : 55,323 دينار كويتي).

21. (خسارة) ربحية السهم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم إحتساب (خسارة) ربحية السهم بقسمة صافي (خسارة) ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة :

	2015	2014
صافي (خسارة) ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم	**(50,336)**	2,508,689
	سهم	سهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل	**392,663,910**	392,663,910
ناقصا : المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	**(30,319,197)**	(30,536,570)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**362,344,713**	362,127,340
	فلس	فلس
(خسارة) ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(0.14)**	6.93

22. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

	أطراف ذات صلة اخرى	2015	2014
(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع :			
موجودات مالية متاحة للبيع	**1,197,391**	**1,197,391**	1,217,902
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**50,000**	**50,000**	50,000
(2) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
أتعاب إدارة واستشارات	**33,076**	**33,076**	73,663
(3) مزايا أفراد الإدارة العليا :			
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل		**192,231**	192,231
مزايا مكافأة نهاية الخدمة		**20,814**	20,814
		213,045	213,045

23. موجودات أمانة

	2015	2014
محافظ	**26,758,463**	33,547,567
صناديق	**-**	2,972,281
	26,758,463	36,519,848

24. إرتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

	2015	2014
إرتباطات رأسمالية	**5,852**	34,507
إعتمادات مستندية	**15,677**	151,475
	21,529	185,982

25. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال بناء على التقرير الداخلي المقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي :

- عمليات الاستثمار : الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- إدارة الأصول وخدمات استشارية: الاستثمار وإدارة المحافظ والصناديق للعملاء، واستشارات مالية واستشارات وبحوث استثمارية.
- العقارات : الاحتفاظ بالعقارات الاستثمارية لزيادة قيمتها وبيع العقارات الأخرى .
- البيع بالتجزئة : بيع السلع وتقديم الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

	31 ديسمبر 2015					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	البيع بالتجزئة	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	763,098	55,918	-	814,276	-	1,633,292
نتائج القطاع	17,095	(19,307)	-	297,183	-	294,971
مصاريف تشغيل غير موزعة					(428,200)	(428,200)
خسارة من العمليات						(133,229)
أرباح من تصفية شركات تابعة					376,765	376,765
إيرادات أخرى					39,992	39,992
خسائر فروقات عملات أجنبية					(847,547)	(847,547)
صافي خسارة السنة						(564,019)
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	11,528,055	-	71,534,114	5,417,321	-	88,479,490
مجموع الموجودات						88,479,490
مطلوبات القطاع	39,929,270	-	-	1,895,910	-	41,825,180
مجموع المطلوبات						41,825,180
استهلاك	-	-	-	(287,627)	-	(287,627)

	31 ديسمبر 2014					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	البيع بالتجزئة	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	3,976,553	106,343	-	720,837	-	4,803,733
نتائج القطاع	(772,902)	(870)	-	315,535	-	(458,237)
مصاريف تشغيل غير موزعة					(548,096)	(548,096)
خسارة من العمليات						(1,006,333)
إيرادات أخرى					3,940,823	3,940,823
خسائر فروقات عملات أجنبية					(856,299)	(856,299)
ضريبة دعم العمالة الوطنية					(55,319)	(55,319)
حصة الزكاة					(21,878)	(21,878)
صافي ربح السنة						2,000,994
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	15,978,152	-	71,333,044	4,741,321	-	92,052,517
استثمار في شركات تابعة غير مجمعة	-	-	-	-	7,780	7,780
مجموع الموجودات						92,060,297
مطلوبات القطاع	40,204,595	-	-	1,232,443	-	41,437,038
مجموع المطلوبات						41,437,038
استهلاك	-	-	-	(266,403)	-	(266,403)

26. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثرحساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض .

السنة	الزيادة / (النقص) في سعر الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر بالدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالدينار الكويتي
2015			
قروض (دينار كويتي)	**± 0.5%**	**6,800,000**	**± (34,000)**
سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)	**± 0.5%**	**1,371,501**	**± (6,858)**
2014			
قروض (دينار كويتي)	± 0.5%	7,500,000	± (37,500)
سحوبات على المكشوف (دينار كويتي)	± 0.5%	821,720	± (4,109)

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينين. إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والمدينين.

جـ - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي .

السنة	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2015			
دولار أمريكي	**± 5%**	**±2,796**	**±20,651**
يورو	**± 5%**	**±124**	**-**
درهم إماراتي	**± 5%**	**±1,191,149**	**±76,750**
جنيه مصري	**± 5%**	**-**	**±240,165**
2014			
دولار أمريكي	± 5%	±25,550	±21,469
يورو	± 5%	±54	±9,411
درهم إماراتي	± 5%	±1,161,337	±76,750
جنيه مصري	± 5%	-	±178,966

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع.

عملية إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة ، كما هي مطبقة في المجموعة تشتمل على :

- التمويل اليومي، ويدار عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من القدرة على مواجهة المتطلبات؛
- الاحتفاظ بالمحافظ ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة نسب السيولة في بيان المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- إدارة تركز ونمط استحقاق الديون.

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2015 هي كالتالي :

	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,488,846	-	-	-	-	1,488,846
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر	724,790	-	-	-	-	724,790
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	1,966,760	-	-	1,966,760
مخزون	-	-	928,919	-	-	928,919
موجودات مالية متاحة للبيع	-	-	5,491,704	4,700,434	-	10,192,138
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	71,534,114	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	-	1,643,923	1,643,923
	2,213,636	-	8,387,383	4,700,434	73,178,037	88,479,490
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	-	-	1,871,501	6,300,000	-	8,171,501
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	23,608,327	80,993	649,254	8,919,619	-	33,258,193
مرابحات دائنة	-	-	31,611	31,292	-	62,903
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	332,583	332,583
	23,608,327	80,993	2,552,366	15,250,911	332,583	41,825,180

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2014 هي كالتالي :

	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	1,784,259	-	-	-	-	1,784,259
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر	1,107,970	-	-	-	-	1,107,970
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	2,321,906	-	-	2,321,906
مخزون	-	-	818,110	-	-	818,110
موجودات مالية متاحة للبيع	-	-	8,132,027	4,925,543	-	13,057,570
استثمار في شركات تابعة غير مجمعة	-	-	-	7,780	-	7,780
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	71,333,044	71,333,044
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	-	1,629,658	1,629,658
	2,892,229	-	11,272,043	4,933,323	72,962,702	92,060,297
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	8,321,720	-	-	-	-	8,321,720
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	22,772,580	510,020	824,728	8,659,083	-	32,766,411
مرابحات دائنة	-	-	20,200	33,117	-	53,317
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	295,590	295,590
	31,094,300	510,020	844,928	8,692,200	295,590	41,437,038

إن تحليل الإرتباطات الرأسمالية والإلتزامات المحتملة للمجموعة حسب الإستحقاقات التعاقدية المتبقية :

2015 :	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	المجموع
إرتباطات رأسمالية	5,852	-	5,852
إعتمادات مستندية	-	15,677	15,677
	5,852	15,677	21,529

2014:	أقل من سنة	1 - 5 سنوات	المجموع
إرتباطات رأسمالية	34,507	-	34,507
إعتمادات مستندية	-	151,475	151,475
	34,507	151,475	185,982

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و موجودات متاحة للبيع. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية، التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر :

	2015			2014		
مؤشر السوق	التغير في سعر أدوات الملكية%	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر
سوق الكويت للأوراق المالية	± 5%	± 274,585	±28,383	± 5%	±406,601	±48,871
سوق دبي المالي	± 5%	-	±7,856	± 5%	-	±6,528

27. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2015 :	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	724,790	-	724,790
موجودات مالية متاحة للبيع	5,491,704	1,197,391	6,689,095
المجموع	6,216,494	1,197,391	7,413,885

2014:	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	1,107,970	-	1,107,970
موجودات مالية متاحة للبيع	8,132,027	1,217,902	9,349,929
المجموع	9,239,997	1,217,902	10,457,899

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، بإستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح رقم 5. لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين والمستحق للبنوك والدائنين والمرابحات الدائنة تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

28. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءاً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي :

	2015	2014
مستحق للبنوك	**8,171,501**	8,321,720
مرابحات دائنة	**62,903**	53,317
يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(1,488,846)**	(1,784,259)
صافي الديون	**6,745,558**	6,590,778
مجموع حقوق الملكية	**46,654,310**	50,623,259
إجمالي الموارد المالية	**53,399,868**	57,214,037
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%12.63**	%11.52